

بحار الأنوار

[321] الثالث: أن يكون المراد بالكائن الحادث المعلول، والمراد معلوميته عند الصانع بصورة حاصلة منه فيه، وحاصل الجواب على هذا أن المخلوق إذا أراد صنع شئ يصوره أولا في نفسه لعجزه عن الايتان بكل ما يريد، ولامكان وجود ما يخالفه ويعارضه فيما يريده، فيصوره في نفسه على وجه لا يعارضه شئ في حصول ما أراد منه وينفي الموانع عن نفسه بتحديد ما علم منه، وأما الصانع تعالى فهو لا يحتاج إلى ذلك لكمال قدرته، ولعدم تخيل الموانع عن الایجاد ثمة، بل إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له: كن فيكون، فليس المراد نفي العلم رأسا، بل نفي العلم على الوجه الذي تخيله السائل بوجه يوافق فهمه، وضمير (منها) راجع إلى الشئ الكائن باعتبار النفس أو إلى النفس، أي علما ناشئا من النفس.

الرابع: أن يكون المراد الحادث معلوما لنفسه عند نفسه قبل وجوده، لاكونه معلوما لصانعه، فالجواب أن الشئ بعد وجوده وتشخصه يكون معلوما لنفسه على وجه يمتاز عن غيره، وأما الاعدام ففي مرتبة عدمها لا يكون بينها تمييز حتى يحتاج كل عدم إلى العلم بامتيازته عن غيره، والحاصل أن الامتياز العيني للشئ لا يكون إلا بعد وجوده، لا فتقار وجوده إلى التمييز عن غيره مما يخالفه في ذاته وتشخصه، و أما امتيازته في علمه تعالى فليس على نحو الوجود العيني، فلا يستلزم علم كل حادث هناك بنفسه، كما يكون لذوي العقول بعد وجودها. قوله (عليه السلام): (بأي شئ علم ما علم ؟ بضمير أم بغير ذلك ؟) أي بصورة ذهنية حصلت في الذهن أم بغيرها ؟ فأجاب (عليه السلام) بأن العلم لو لم يكن إلا بحصول صورة لشئ فالعلم بالمعلوم لا بد أن يكون موقوفا على العلم بالصورة التي هي آلة ملاحظة المعلوم وتحديدتها وتصويرها، قال عمران: لا بد من ذلك ؟ فقال (عليه السلام): لا بد لك أن تعرف تلك الصورة وحقيقتها فبين لنا حقيقتها، فلما عجز عن الجواب ألزم (عليه السلام) عليه الايراد بوجه آخر: وهو أنه على قولك إنه لا بد لكل معلوم أن يعرف بصورة فالصورة أيضا معلوم لا بد أن تعرف بصورة أخرى، وهكذا إلى ما لا نهاية له، و إن قلت: إن الصورة تعرف بنفسها بالعلم الحضورى من غير احتياج إلى صورة أخرى
